الائتلاف السوري يطالب التحالف بتعليق غاراته

المرصد: مقتل 15 شخصاً في قصف جوي على معرة النعمان بإدلب

أطفال سوريون يلعبون على وقع الدمار في منبج

عناصر من قوات «سوريا الديمقراطية»

- مقتل 35 عنصراً من قوات الحرس الجمهوري السوري في حلب
- قوات «سوريا الديمقراطية» توافق على خروج عناصر «داعش» من منبج
- يونيسيف: 35 ألف طفل عالق في المدينة المحاصرة من «داعش»

دمشق – «وكالات»: أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان بمقتل 15 شخصاً على الأقل، بينهم طفلان، أمس الخميس، جراء قصف طائرات حربية مناطق في بلدة تلمنس الواقعة بالريف الشرقي لمدينة معرة النعمان، في ريف إدلب الجنوبي.

وقال المرصد في بيان إن عدد القتلى مرشح للارتفاع، بسبب وجود بعض الجرحى في حالات خطرة.

من جانب آخر دعا الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية الأربعاء التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة إلى «التعليق الفوري» لضرباته الجوية على تنظيم داعش بعد معلومات عن سقوط عشرات القتلى المدنيين في هذه الضربات.

وجاء في بيان صادر عن هذا الائتلاف أن رئيسه «أنس العبدة وجه رسالة عاجلة الى وزراء خارجية دول التحالف الدولي عقب المجازر المريعة التي وقعت الثلاثاء في منبج، وطالب بالتعليق الفوري لعمليات التحالف العسكرية في سوريا ليتسنى التحقيق المستفيض في هذه الحوادث».

وذكر الائتلاف في بيانه أن 125 مدنيا قتلوا في الغارات الجوية للتحالف الدولي على قرية قرب منبج، معقل تنظيم داعش حيث تشن قوات سوريا الديموقراطية بدعم من طائرات التحالف الدولي بقيادة واشنطن هجوما منذ 31 مايو لاستعادة السيطرة عليه.

وكان المرصد السوري لحقوق الإنسان، الذي يملك شبكة واسعة من المصادر في سوريا، ذكر حصيلة 56 قتيلا مدنيا.

وقال وزير الدفاع الأميركي آشتون كارتر إن الولايات المتحدة «ستحقق في هذه التقارير» حول مقتل مدنيين في غارات قرب منبج.

وأضاف بيان الائتلاف أن «تكرار هذه الحوادث يشير إلى خلل واضح في القواعد العملياتية التي يتبعها التحالف في ضرباته في المناطق المأهولة»، محملا «المسؤولية الكاملة للتحالف الدولي».

واعتبر العبدة في البيان أن مقتل سوريين بسبب غارات التحالف من شأنه أن يدفع «الشعب السوري بشكل أكبر في دوامة اليأس، وهي أداة تجنيد لصالح المنظمات الإرهابية».

من ناحية أخرى قتل 35 عنصرا من قوات الحرس الجمهوري السوري بينهم ضباط في تفجير استهدف مقرا لهم في مدينة حلب شمال سوريا.

وقالت مصادر مقربة من القوات السورية في مدينة حلب لوكالة الأنباء الألمانية، إن «حوالي 35 عنصرا من قوات الحرس الجمهوري بينهم ضباط قتلوا في تفجير استهدف مبنى البريد في حي باب جنيد وسط مدينة حلب، بعد حفر قوات المعارضة نفقا تحت المبنى وتفخيخه وتفجيره فجر أمس الخميس».

وأكدت المصادر أن المبنى المكون من 3 طوابق تحول إلى كومة من الركام ما يعني عدم إمكانية وجود أحياء وأن العدد المقدر للقتلى هو عدد العناصر المتواجدين في المبنى بهذا الوقت.

وتشهد مدينة حلب انفجارات متكررة تستهدف مقار القوات الحكومية في حلب من خلال حفر انفاق أسفلها ولعل ابرزها تفجير فندق قرب قلعة حلب بداية العام الحالي قتل خلاله اكثر من مئة عنصر من القوات الحكومية ومقاتلي حزب الله اللبناني.

من جهة أخرى وافقت قوات سوريا الديمقراطية التي تحاصر مدينة منبج على خروج عناصر تنظيم داعش والمدنيين من المدينة خلال 48 ساعة، اعتبارا من صباح أمس الخميس.

وقالت قوات سوريا الديمقراطية في بيان «إننا في المجلس العسكري لمدينة منبج، وحفاظا منا على أرواح المدنيين داخل المدينة وممتلكاتهم، وحفاظا على المدينة من الدمار، نعلن اننا نقبل بمبادرة خروج عناصر داعش المحاصرين داخل المدينة بأسلحتهم الفردية إلى جهة يتم اختيارها».

وأضافت أن مدة خروجهم هي 48 ساعة من إصدار هذا البيان، وتعتبر هذه المبادرة هي الفرصة الوحيدة والأخيرة أمام عناصر داعش المحاصرين للخروج أحياء من المدينة.

وناشد البيان «أهالي المدينة باتخاذ تدابيرهم ومحاولة الخروج من المدينة، والابتعاد عن مناطق الاشتباكات».

وتشير تقديرات إلى أن عدد المدنيين في مدينة منبج الذين لم يتمكنوا من مغادرة المدينة حوالي 8 آلاف شخص.

وقال البيان إن قوات سوريا الديمقراطية قوات مجلس منبج العسكري «استطاعت أن تخترق الأحياء في المدينة، وأحكمت قبضتها على المبادرة العسكرية الميدانية، وبدأت تضيق الخناق على إرهابيي داعش، وسط حالة من التقهقر العسكري والنفسي طالت عناصر الإرهاب، في الوقت الذي دب اليأس في مجموعاتهم المحاصرة داخل أحياء المدينة، ولم يتردد تنظيم داعش لحظة أن يستخدم المدنيين كدروع بشرية، وزجهم في المعارك المستمرة، وهو سلوك يتماهى مع عقلية التوحش والإرهاب».

من جانبها، قالت المتحدثة باسم قوات مجلس منبج العسكري شرفان درويش إن «تنظيم داعش فشل في فك الحصار عن قواته في المدينة، خلال 4 عمليات خسر خلالها 100 من مقاتليه».

من جانب آخر حذرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسيف» من وجود نحو 35 ألف قاصر عالق في مدينة منبج السورية التي تقع تحت سيطرة داعش، وتحاصرها قوات سوريا الديمقراطية.

وأبرزت ممثلة المنظمة الأممية في سوريا، هنا سينجر، أن هؤلاء الأطفال العالقين داخل وحول مدينة منبج الواقعة شمال شرقي محافظة حلب، لا يوجد أمامهم مكان آمن يذهبون إليه.

وأوضحت من خلال بيان أنه «خلال الأسابيع الستة الأخيرة، وفي ظل تصاعد العنف، يفترض أن هناك ما يقرب من ألفين و300 شخص قد لقوا مصرعهم في المنطقة، بينهم عشرات الأطفال».

وفي هذا السياق، أكد مسئول في الشئون الإنسانية مقتل أكثر من 20 طفلاً خلال الأسبوع الجاري بسبب عمليات القصف التي تشهدها منبج.

وقالت سينجر إن «هذه الحوادث الخطيرة تجعل أطراف النزاع في مواجهة مع مسئولياتهم المشتركة فيما يتعلق باحترام القوانين الإنسانية الدولية التي تهدف لحماية القصر في أوقات الحرب».

وأدانت ممثلة «اليونيسيف» كل صور العنف ودعت الأطراف المتناحرة إلى عدم ادخار جهد لتجنب سقوط ضحايا من المدنيين.

أحيلا إلى القضاء المختص بعد اعترافهما

لبنان: توقيف فلسطينيين اثنين لارتباطهما بتنظيم إرهابي

عناصر من قوات الأمن اللبناني

بيروت – «وكالات»: أوقفت المديرية العامة للأمن العام اللبناني فلسطينيين اثنين لاجئين في لبنان لارتباطهما بتنظيم إرهابي وتخطيطهما للقيام بعملية أمنية في لبنان.

وقال بيان صادر عن المديرية العامة للأمن العام أمس الخميس، إنه «في إطار رصد ومتابعة نشاطات المجموعات الإرهابية والخلايا النائمة التابعة لها، وبعملية نوعية، أوقفت بناء لإشارة النيابة العامة المختصة فلسطينيين لاجئين في لبنان لارتباطهما بجهات إرهابية».

وأضاف البيان أنه «بنتيجة التحقيق معهما، اعترفا بانتمائهما إلى تنظيم إرهابي، وأنهما كانا على تواصل مع إرهابي هارب (فلسطيني لاجئ في لبنان) الذي كلفهما بأعمال رصد ومراقبة تمهيداً للقيام بعملية أمنية في الداخل اللبناني».

وبعد انتهاء التحقيق مع الموقوفين، بحسب البيان، «أحيلا إلى القضاء المختص، والعمل جار لتوقيف باقي الأشخاص المتورطين».

الأردن: سياسة إسرائيل لبناء الجدران لا تأتي بالأمن

عمان – «وكالات»: قال وزير الدولة الأردني لشؤون الإعلام الناطق الرسمي باسم الحكومة محمد المومني إن سياسة بناء الجدران لا تأتي بالأمن، وذلك رداً على التقارير التي أشارت إلى نية إسرائيل بناء جدار على قطاع ثان من الحدود مع الأردن.

ونقلت صحيفة «الدستور» في عددها أمس الخميس، عنه القول «بناء إسرائيل سياجاً داخل أراضيها سياسة داخلية، ولكن بناء الجدران لا يأتي بالأمن».

وشدد على أن «إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة هو الذي يجعل الأمن متاحا لإسرائيل».

ونقلت الصحيفة عنه القول في مقابلة تلفزيونية الليلة الماضية إن الأردن «لم يتأخر في رده حول ما حصل في تركيا مؤخراً»، واضاف «نقدر لتركيا دورها ومكانتها».

وأوضح أن «الحدود الأردنية السورية منطقة عسكرية مغلقة، ونحن دولة متحضرة ما يعني أن الجرحى على الحدود يتم التعامل معهم في حينه»، رافضا مزايدة أي دولة أو جهة على الأردن، وشدد «سيأتي زمن يقدر كل سوري ما قدمه الأردن لبلدهم».

قوات الاحتلال تعتقل 20 فلسطينياً في الضفة الغربية

غزة: توغل محدود لجرافات الجيش الإسرائيلي شرق رفح

حملة اعتقالات في الضفة الغربية

الأراضي المحتلة – «وكالات»: أفادت وسائل إعلام فلسطينية أمس الخميس، بأن قوات من الجيش الإسرائيلي اعتقلت الليلة الماضية 20 فلسطينياً في مناطق مختلفة بالضفة الغربية.

وذكرت وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا» أن الاعتقالات تركزت في قرية كفر قليل، في محافظة نابلس، إضافة إلى عدة بلدات ومناطق في محافظات الضفة.

وتعتقل إسرائيل بصورة شبه يومية فلسطينيين تصفهم بأنهم «مطلوبون لأجهزة الأمن للاشتباه في ضلوعهم في ممارسة الإرهاب الشعبي المحلي والإخلال بالنظام العام والقيام بأعمال شغب».

من جانب آخر توغلت صباح أمس الخميس، عدد من جرافات الاحتلال الإسرائيلي، بشكل محدود شرقي محافظة رفح جنوبي قطاع غزة.

ونقلا عن شهود عيان، توغل 4 جرافات عسكرية إسرائيلية مسافة 50 مترا، خارج الشريط الحدودي مع الأراضي المحتلة، انطلاقا من بوابة «المطيق» العسكرية شرقي رفح.

ولفتت المصادر إلى أن الجرافات باشرت بعمليات تجريف وتمشيط على طول الشريط الحدودي، بإسناد من عدة آليات وجيبات عسكرية تتمركز داخل الحدود.

وأشار إلى أن توغل الجرافات رافقه تحليق طائرات الاستطلاع بشكل منخفض في أجواء المكان.

وتعتمد قوات الاحتلال أسلوب «التوغل المحدود» شرقي القطاع أو شماله، وتجريف بعض المساحات القريبة من السياج الأمني خوفا من وجود عبوات ناسفة في المنطقة.

من جهة أخرى جدد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، الأربعاء، رفضه لاستمرار حركة حماس والمحاكم التي تسيطر عليها في قطاع غزة، في إصدار أحكام الإعدام، بحق مدانين في جرائم مختلفة.

وكانت محكمة عسكرية تابعة لحماس في غزة أصدرت الثلاثاء، أحكاما بالإعدام بحق مواطن مدني، كما أيدت حكمين آخرين بالإعدام، أحدهما مدني والآخر عسكري، في نفس اليوم.

وأدان المركز في بيان له، ما وصفه بـ«الإسراف في استخدام عقوبة الإعدام» من قبل قضاء حماس في غزة، وأكد عدم جواز عرض المدنيين على محاكم عسكرية.

وبين المركز أن عدد أحكام الإعدام الصادرة في العام 2016 وحده، من قبل محاكم حماس، وصل إلى 13 حكماً حتى الآن، 12 منها صدرت عن محاكم عسكرية، وحكم واحد صدر عن محكمة مدنية. ومن بين هذه الأحكام 4 أحكام صدرت من محكمة حماس العسكرية العليا تأييداً لأحكام سابقة.

وقال إنه وإذ يتابع بقلق الإسراف في استخدام هذه العقوبة الخطيرة، وإذ ينظر بخطورة لاستمرار العمل بعقوبة الإعدام في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، فإنه، يدعو حماس في غزة إلى وقف إحالة المدنيين إلى المحاكم العسكرية، وتقديمهم إلى قاضيهم الطبيعي وفق القانون.

وأفاد المركز بأن طالبته بإلغاء عقوبة لا تعني التسامح مع المدانين بجرائم خطيرة، ولكن ينبغي النظر في عقوبات رادعة وتحافظ على إنسانيتنا في آن.

وأكد المركز في بيانه «أن المصادقة على تنفيذ أحكام الإعدام هو حق حصري للرئيس الفلسطيني وفقا للدستور والقوانين ذات العلاقة، ولا يجوز تنفيذ أي حكم إعدام دون تلك المصادقة».